العرب والوعي المستقبلي ..1/2 سؤال 'المعرفة' في الواقع العربي الراهن ؟

10-1-2004

وتشير الدراسات إلى أنّ أكثر أساليب التنشئة انتشارا في الأسر العربية هي أساليب التسلط والتذبذب والحماية الزائدة مما يؤثر بصورة سلبية على نمو الاستقلال والثقة بالنفس والكفاءة الاجتماعية، أما عن التعليم فعلى الرغم من الزيادة الكمية في المؤسسات التعليمية في البلدان العربية منذ منتصف القرن العشرين ، إلا أن الوضع العام للتعليم ما زال متواضعا ، وأخطر مشكلات التعليم تتمثل في تردي نوعيته ، ويطرح هذا بدوره تساؤلات خطيرة حول مكونات النظام التربوي ، بما في ذلك السياسات التعليمية ومستوى المدرسين ، والمناهج الدراسية ومنهجيات التعليم .

بقلم محمد سليمان

أصبحت قضية المعرفة محكا رئيسا يحدد معايير تقدم الأمم وتخلفها في عالم اليوم؛ فالأمم المتقدمة هي التي تشهد ارتفاعا في مستوى المعرفة: إنتاجها، انتشارها. ولا يقف دور المعرفة عند الجوانب الأكاديمية أو الثقافية العامة، بل بات يسيطر على مختلف جوانب الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية؛ فعملية صنع القرار السياسي لا بد أن تستند إلى قاعدة معلوماتية ومعرفية واسعة وعميقة، وهناك سعي كبير من مختلف دول العالم للوصول إلى مرحلة "الحكومة الالكترونية"، والشركات الكبيرة تعتمد على المعرفة في مختلف عملياتها الإنتاجية والتسويقية، وتقوم منتجاتها وصناعاتها على مخرجات البحث العلمي، وهناك عدد كبير من المتخصصين المتفرغين للبحث العلمي في هذه الشركات، كما أضحى اقتصاد المعرفة والمعلومات أهم القطاعات الاقتصادية التي تتنافس عليها الدول المتقدمة.

ونظرا لأهمية التطورات العلمية الأخيرة ، في ظل ثورة المعلومات والتكنولوجيا ، ولإدراك كثير من الدول والعلماء لهذا الأمر عقدت أول قمة عالمية [القمة العالمية لمجتمع المعلومات] في الفترة 10 إلى 12 من شهر ديسمبر الماضي ، والتي اجتمع فيها عدد كبير من رؤساء الدول وأفراد يمثلون

القطاع الخاص في العديد من دول العالم ، يبحثون من خلالها القضايا والإشكاليات المتربطة بالثورة المعلوماتية وما يسمى بمجتمع المعرفة .

وقد التفت إلى أهمية موضوع المعرفة - باعتبارها أبرز التحديات المستقبلية التي تواجه الدول والمجتمعات العربية – تقرير التنمية الإنسانية الأخير عام 2003 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، والذي أعده عدد من الباحثين والمفكرين العرب ، وحاولوا من خلاله بناء تصور لسؤال المعرفة في الواقع العربي الراهن ، وأبرز المقومات المطلوبة لامتلاك القدرة على مواجهة استحقاقات الدخول إلى المستقبل .

وقد حمل التقرير عنوان " نحو إقامة مجتمع المعرفة في البلدان العربية " ، وربط بين إشكالية المعرفة و بين الشروط الاقتصادية والثقافية والسياسية التي تحول بين الدول العربية وبين مواجهة تحدي المعرفة ؛ إذ إن المعرفة لا تنتج في فراغ وإنما في بيئة حاضنة لها توفر لها المتطلبات اللازمة .

حالة المعرفة في العالم العربي :

يبدأ التقرير بتعريف مجتمع المعرفة بأنه ذلك المجتمع الذي يقوم أساسا على نشر المعرفة وإنتاجها، وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي: الاقتصاد والمجتمع المدني والسياسة، والحياة الخاصة، وصولا للارتقاء بالحالة الإنسانية باطراد، أي إقامة التنمية الإنسانية.

ولتبيان حالة المعرفة في البلدان العربية يمعن التقرير النظر في سمات المكونين الرئيسين لمنظومة اكتساب المعرفة وهما: انتشارها وإنتاجها..

نشر المعرفة

تعتري عمليات نشر المعرفة في البلدان العربية في مختلف مجالاتها [التنشئة، والتعليم، والإعلام، والترجمة] صعوبات عديدة من أهمها شح الإمكانيات المتاحة للأفراد والأسر والمؤسسات، والتضييق على إمكانياتها؛ وكان من نتائج ذلك قصور فعالية هذه المجالات عن تهيئة المناخ المعرفي والمجتمعي اللازمين لإنتاج المعرفة.

وتشير الدراسات إلى أنّ أكثر أساليب التنشئة انتشارا في الأسر العربية هي أساليب التسلط والتذبذب والحماية الزائدة مما يؤثر بصورة سلبية على نمو الاستقلال والثقة بالنفس والكفاءة الاجتماعية ، اما عن التعليم فعلى الرغم من الزيادة الكمية في المؤسسات التعليمية في البلدان العربية منذ منتصف القرن العشرين ، إلا أن الوضع العام للتعليم ما زال متواضعا ، وأخطر مشكلات التعليم تتمثل في تردي نوعيته ، ويطرح هذا بدوره تساؤلات خطيرة حول مكونات النظام التربوي ، بما في ذلك السياسات التعليمية ومستوى المدرسين ، والمناهج الدراسية ومنهجيات التعليم .

أما فيما يتعلق بالإعلام فعلى الرغم من التطور الحاصل عليه في السنوات الأخيرة، وبروز دور متحرر نسبيا من سلطة الدولة لعدة مؤسسات إعلامية عربية، إلاّ أنّ الإعلام العربي، وبنيته التحتية ومضمونه يعاني الكثير بشكل عام، مما يجعله دون مستوى تحدي بناء مجتمع المعرفة ، وينخفض عدد الصحف في البلدان العربية إلى أقل من 53 لكل 1000 شخص ، مقارنة مع 285 لكل ألف شخص في الدول المتقدمة ، كما أن الصحافة العربية ما زالت محكومة في بيئة تتسم بالتقييد الشديد لحرية التعبير .

وبخصوص وسائل الاتصال الأحدث، فعلى الرغم من أن بعض

الدول العربية قطعت شوطا لا بأس به في تطوير بنيتها التحتية، لكن تظل المؤشرات العامة محصورة بالحدود الدنيا عالميا، فعلى سبيل المثال: هناك أقل من 18 حاسوب في المنطقة العربية لكل 1000 شخص مقارنة بالمتوسط العالمي وهو 78.3حاسوب لكل 1000 شخص. واقتصار عدد مستخدمي الانترنت على 1.6 بالمائة فقط من سكان الوطن العربي.

كما أن حركة الترجمة في العالم العربي ما زالت تتسم بالركود والفوضى، إذ كان متوسط الكتب المترجمة لكل مليون من السكان في الوطن العربي في السنوات الخمس الأولى من الثمانينات 4.4 كتابا (أي أقل من كتاب واحد في السنة لكل مليون من السكان) ، بينما بلغ في المجر 519 كتابا ، و 920 كتابا في أسبانيا لكل مليون شخص .

إنتاج المعرفة:

تدل المعلومات المقدمة في التقرير على ركود في عدد من مجالات إنتاج المعرفة ، وبخاصة في مجال البحث العلمي ؛ إذ يعاني البحث العلمي في البلدان العربية من انخفاض الانفاق عليه ، بحيث أن انفاق الدولة العربية في الوقت الراهن على البحث والتطوير لا يتجاوز اثنين بالمائة من إجمالي الدخل المحلي ، ويدفع أغلبه كرواتب ، كما يعاني البحث العلمي من غياب الدعم المؤسسي له ، وعدم توافر البيئة المواتية لتنمية العلم وتشجيعه ، إضافة إلى انخفاض أعداد المؤهلين للعمل فيه .

أما الإنتاج العلمي في الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، فيخضع لقيود عديدة، وتتدخل السياسة بشكل مباشر وغير مباشر لرسم الخطوط الحمراء للإنتاج الفكري والمعرفي في هذا المجال.

وعلى الرغم من تميز الإنتاج المعرفي العربي في مجال الإبداع

الفني والأدبي، إلاّ أنّ هذا الإنتاج يعاني من تحديات رئيسية أهمها قلة عدد القراء، الأمر الذي يعود لارتفاع معدلات الأمية، وضعف القدرة الشرائية للقاريء العربي، وكل هذا وذاك ينعكس على عملية نشر الكتب في العالم العربي، بحيث لم يتجاوز عدد الكتب المنشورة 1 بالمائة من الإنتاج العالمي، رغم أن العرب يشكلون 5 بالمائة من سكان العالم.
كما أن إنتاج الكتب الأدبية في البلدان العربية يعد أضعف من المستوى العام، فعدد الكتب الأدبية والفنية الصادرة في البلدان العربية لم يتجاوز 1945 كتابا في عام 1996 بما يعادل 5 بالمائة بالمائة من الإنتاج العالمي، وهو أقل مما أنتجته تركيا التي لا يتعدى سكانها ربع سكان البلاد العربية.
وتحظى الكتب الدينية بمرتبة عليا من الإنتاج المعرفي العربي؛ إذ تشكل نحو 17 بالمائة من عدد الكتب الصادرة ، بينما لا تتجاوز هذه النسبة أكثر من 5 بالمائة في مناطق العالم الأخرى .
التقانة المستوردة : سلع تستهلك لا معرفة توطن:
إن تجربة البلدان العربية في نقل وتوطين التقانة / المعرفة لم تحقق النهضة التقانية المرجوة، كما أنها لم تحقق عائدا استثماريا مجزيا، فاسترداد التقانة لم يؤد إلى توطينها ، فضلا عن تطويرها أو توليدها .
وعلى الرغم أن الدول العربية استثمرت أكثر من 2500 بليون دولار بين عامي 1980 و 1997 في بناء المصانع والبنية التحتية بشكل أساسي، فإن معدل الناتج المحلي الإجمالي للفرد قد انخفض بالفعل خلال تلك الفترة، فهذه الاستثمارات لم تؤد إلى انتقال حقيقي للتقانة، لأن ما تم نقله هو وسائل الإنتاج لا التقانة ذاتها.

إن نقل وتوطين التقانة وإنتاج المعرفة بما يسمح بتوليد تقانات جديدة، يستدعيان سياقا تنظيميا محفزا لإنتاج المعرفة، يعزز الروابط بين مؤسسات البحث العلمي من جهة وبين قطاعات المجتمع الإنتاجية والخدمية من جهة أخرى، وينمي القدرات الوطنية على الابتكار، وهو الأمر الغائب عن المجتمعات والدول العربية.

بين التحليل الكمي والقراءة التفسيرية:

يأخذ عدد من الكتاب والمحللين العرب على تقارير التنمية الإنسانية، أنها تتحدث بلغة الأرقام والإحصاء وهذه ليست دائما مؤشرات صحيحة، في الواقع فإن هذا المأخذ له وجاهة، لكن باتجاه تعزيز ما جاء في هذه التقارير – بعيدا عن دقة بعض الأرقام خاصة في تقرير عام 2002 - ، إذ إن تفسير الأرقام السابقة ومناقشتها يدفعنا إلى رؤية أسوأ للحالة العربية؛ فعلى سبيل المثال: الأرقام المتدنية لاستخدام الانترنت، لا تعني بالضرورة الاستخدام الرشيد أو الايجابي، كما أن نسبة الكتب الدينية المنشورة – والمرتفعة مقارنة بالكتب الأخرى – لا تعني بالضرورة إنتاجا معرفيا متميزا، ويمكن النظر إلى كثير من عناوين هذه الكتب لنكتشف أن جزءا كبيرا منها يشكل حالة معرفية سلبية وليست إيجابية.

وبالتالي فإن الأرقام السابقة تمثل في رأيي الحد الأدنى من الرؤية الحقيقية المؤلمة لحالة المعرفة في العالم العربي. وهذا يدفعنا إلى مناقشة الأسباب التي تقف وراء هذه الحالة في المقابل الشروط والمقومات التي يجب توافرها للوصول إلى مجتمع المعرفة، وهو ما حاول التطرق إليه معدو التقرير، وهو موضوع المحور التالي ..

للعودة للأعلى